

تلخيص فقره فقه الحاملات

11

11 لا يدخل في سوقنا إلا من فقه لتبين

قال هذه لعبارة عمر بن الخطاب

12 تكلم ابنه لقيم عن حاجه لفضيله ان نوحيه من لفهم هي :-

13 فهم الواقع ← امتياز علم فضيله طاقه بالقرانه والاصول العلمانيه

14 فهم الجاهل في الواقع ← وهو فهم حكم الله الذي حكمه

به في كتابه اذ لا يظلمه
رسوله في هذا الواقع

15 لفضله الاسلامي صالح لكل زمان ومكان

16 لفضله قادر على حيازة التطور

17 عقود المعاملات تدخل في ابواب الحاملات

18 ابواب المعاملات هي مداخل لفضله اسلامي

19 على كل علم ومسلحة لتفقيه في الدين

20 لا تصلح حياة لها من بغير نظام يحكمهم

21 من فضائل نظام الحاملات في الشريعة الاسلاميه ربانيه الجسد

22 عدد فضائل نظام الحاملات 9 / P ، 10 / N ، 7 / H

23 اعتماد اخصيه نبيو كفاي لوضع نظام لذلله هو منزل
P / توحيد الوحيه ، N / توحيد النبويه ، H / توحيد الامار والصفات

١١٢) بدأ الفقهاء في تدريس لفظه في كتبهم وفيه ترتيب معين فقد بدأوا بحلها في العبادات ثم
المعاملات ثم النكاح ثم العقاصي والحقوق والقضاي

١١٣) خصائص نظام المعاملات في الشريعة الإسلامية؟!

١) رابطة المصدر ٢) ارتباطه بالعقود

٣) ارتباطه بتطبيق أحكام المعاملات الشرعية بموافقة الله تعالى وخشيته

٤) أحكام المعاملات مجردة لا يتجزأ منه الشريعة

٥) شريعت الله في المعاملات كامل شامل لجميع شؤونها

٦) النظر في الخصم

٧) الارتباط بالجزء الأجنبي العدل

٨) الارتباط بالدين ٩) مراعاة الأضرار والمخاطر

١١٤) كيف يتم حكم من المعاملات المعاصرة؟!

١) التكليف لغيره. ومضاه/ تحرير المسائل ومباه انشائها أي أصل معين
مقتضى

٢) بيان حكمها من وفقه لأصول ولقواعد المعاملات في المعاملات / كالبيع بالوسائل
الحديثة كالمطائف والخصم.

→ * البعث في كتب الفقه عن مواضع تحريمه مرفقة بالمادة
يكتب الفقه

→ * الاستنادة من فتاوى أهل العلم لأحكام المعاصرة في المعاملات المعاصرة
المستفاد من الفتاوى

→ * بيانه لبيان الجاه عند الفقه من الخبر عند طائفة المستفتين
البيان
البيان

١٦

المدائح بحرفية تكليف على انك عرض

بطاقات لقران لا ي تكليف على انك وكالة بالسداد

لبنات تكليف على انك عروض ربوية

التأجيل التجاري حرام

التأجيل التجاري بالتفصيل حرام

التأجيل لقطاعي حرام

بيع التخصيص حلال

حسابات المعاملات المالية ٨ ١٢ ١٠ ١٥ ٩

الأصل في المعاملات اكل والأباحة [٧]

عند حساب حسابات المعاملات المالية

١ منع الظلم

٤ وجوب الصدقة والإحسان

٢ منع النرد

٥ منع المعاملات صينية لدى مراد الاصل والمصالح

٣ منع الجبر

٦ منع المدائح

٧ منع كرها

منه لمصالح التي قصدها اشاع في تشريع المعاملات ١١ خفة الحال

١٢ حاجته لمناس

ودفع المخرج والشفقة عنده

منه لمدائح هو موضع له ما شئ لتي ظاهرها الإباحة ولتي قد يتوصل بها الى حرام [٧]

البيع لفظ هو مطلقه مقابلته شئ ما بشره ولو طامه على سبيل الطائفة [٢٧]

البيع لفظ أخذ شئ دايطر شئ [٢٨]

لعله على البيع لفظ ١٢ مطلقه لمبادلة ب/ مبادلة مال بجمال ب/ ليس مجرد مبادلة زاد
مطايضة.

[٣٠] عرف الحنفية البيع بأنه ١٢ مبادلة مال بجمال على وجه مخصوص
ب/ مطلقه لمبادلة ج/ أخذ شئ دايطر شئ .

[٣١] عرف الشافعية البيع بأنه - البيع مبادلة مال بجمال تمليكاً [٧]

[٣٢] عرف الخليلية البيع بأنه ١٢ مبادلة مال بجمال تمليكاً وتملكاً
ب/ مطلقه مقابلته شئ ما بشره ب/ مبادلة مال بجمال ولو في لذة

[٣٣] لتعريف الاحتار للبيع هو

[٢] ١٢ مبادلة مال بجمال ولو في لذة أو صفقة مباحة بلا حافة كخر في دار عمل
أحداهما على لسان غير ربياً وقرض

ب/ مطلقه مقابلته شئ ما بشره .

ب/ مبادلة مال بجمال تمليكاً وتملكاً .

[٣٤] معنى البيع في اللفظ أعم من معناه في الاصطلاح [٧]

[٣٥] الأصل في البيع الإباحة [٧]

[٣٦] " وَأَشْهَدُونَ إِذَا تَبَايَعْتُمْ " تدل الآية على حدها / مستحب

١٢ أمر لأشهاد على البيع
ب/ مبدل لصحة وإمانة ج/ العدل .

كلمة منه شرعية لبيع أنه يستحقه منه حاجان للإنسان [✓]

يصعب إتيان على الإنسان بدونه بيع لئلا يقع في نفسه وثوقه في خرج شديد

لأنه كثيراً ما يتطلع الإنسان إلى ما في يده مما حبه [✓]

عدد 39 أ. ز. ط. لبيع 12 14 16 18 20 22 24 26 28 30 32 34 36 38 40 42 44 46 48 50

40. من أظنه لبيع الجائع وهو الذي 12 يملك ليلته ب يرغب بها ج لا يملكها

41. من أظنه لبيع الحثري وهو الذي 14 يرغب في الحصول على ليلته ب على ليلته ج لا يملكها من قبله
و يملك ليلته

42. من أظنه لبيع ليلته وهي التي تكون 16 الإيجاب والقبول ب الحقود عليه ج للفظ الصادر فقط

43. من أظنه لبيع الحقود عليه وهو الذي 18 يملك ليلته ب ليلته ج يرغب بالحصول على ليلته

44. ليلته التي ينفقها لبيع إتمامه تكون حقيقة قولية أو فعلية [✓]

45. ليلته قولية تكون من الإيجاب والقبول [✓]

46. ليلته فعلية تكون من الأخذ والصدار [✓]

47. الإيجاب هو اللفظ الصادر من الجائع

48. القبول هو اللفظ الصادر من الحثري

[٤٩] منه أقوال أهل العلم على أنه يفرض تنفيذ لكل ما دل عليه من قول أو فعل [٥٠]

[٥١] العقود تنقسم إلى ثلاثة أقسام مفاد

١/ عقد لازم من الطرفين

٢/ عقد جائز من الطرفين

٣/ عقد جائز من أحد الطرفين
الطرف الآخر
الطرف الآخر

[٥٢] عقد جائز من أحد الطرفين ولازم من الطرفين الآخر

١/ الرهن

٢/ الضمان

٣/ الكفالة

٤/ جميع ما سبق

[٥٣] عقد لازم من الطرفين

١/ البيع

٢/ الإجارة

٣/ الحوالة

٤/ جميع ما سبق

[٥٤] عقد جائز من الطرفين

١/ الشركة

٢/ العتقة

٣/ الجعالة

٤/ جميع ما سبق

[٥٥] * الرهن يحق له الرهن الجائز

* الضمان يحق له المضمون له جائز

* الرهن يحق له الرهن لازم

* الضمان يحق له الضمان لازم

* الكفالة يحق له الكفول له جائز

* الكفالة يحق له الكفول لازم

[٥٦] يسمى المصنع عند العلماء بـ ١/ الثقل

٢/ الإقالة

[٥٧] حكم الإقالة مستحب

[٥٨] لا يشعب الأسماء في الأسماء لطلبها [٥٩]

٥٨ عدد شروط البيع ١٢ ٨ ب / ٧ ج / ١٠

٥٩ الشرط لفظ هو ١٢ العلامة ب / الدرجة ج / ما يلزم منه عدم الهدم د

٦٠ بشرط اصطلاحاً هو ١٢ ما يلزم منه عدم الهدم ب / حقله لمقابلته ج / حقله لمبادلته د
ولا يلزم منه عبوره وبعد
ولا يلزم لذاته

شروط البيع :-

- ١ التراضي من المتعاقدين
- ٢ جواز التعرف
- ٣ اباة لصفة
- ٤ ملك لطافه المال
- ٥ القدر من التسليم
- ٦ العلم بالتحذ
- ٧ العلم بالمبيع

شروط في البيع

١ شرط صحوة / هي ما وافقه مقتضى العقد ولم يبطله الشارع ولم ينه عنه

٢ شرط خاسرة / هي ما يخاف من مقتضى العقد ولم يبطله الشارع او قضى عنه

* وايضاً كما ذكره لفظها راجع باب الشروط في البيع :-

- ٣ بيع لعربونه
- ٤ البررة منه كل عيب
- ٥ ثلثه البيع بشرط

[٦٣] من كالات لبي يجوز فيه البيع مع لفظها الاكراه **حقه** [٦٤] كأنه يكره لظاهري لغيره على بيع ماله لوفاء دينه.

[٦٤] لا يصح لبيع منه تبرعاً كالمجنون والغفل [٦٥] لأنه لبيع قول بغيره لرضا فلا يصح منه تبرعاً كالمجنون.

[٦٥] لبيع المحيز والمستضعف ببيع تصرفهما بإذنه وليهما **حق** لبيع [٦٦]

[٦٦] بضمه بجائز لشرف أي أنه يكون حرّاً ، بالغا ، عاقلاً ، رشيداً [٦٧]

[٦٧] أنه يكون لغيره لبي وقع ^{الفعل} بالشرط جارة لفتح وثنقني **ب** شرط وهي

١ / أنه يكون قبل نفع
ب / أنه يكون لفتح مباحاً
ج / أنه يكون لإباحته
د / جميع ما سبقه

[٦٨] أكلب يباح لإشغاع به كحافة لبيع المحرك والحراسه ولكنه لا يصح بغيره [٦٩]

[٦٩] من يقدم مقام المالك أربعة أصناف مهم

العقيل ← هو من أذن له لشرف في حال الحياة

العاهل ← هو من أذن له لشرف بعد الوفاة

الولي ← هو من يشرف لغيره بإذنه الشارع

الظاهر ← هو الذي جعل له لعوقف ، أي مقل له وقف ينشأ عنه مصالح

له أعمال

[٧٠] العلاءة نوزان

عامة / كالقضاة ، لهم ولاية عامة
خاصة / على البيتم منه شخصاً خاص كولاية لهم على ابنه أو غيره البيتم
له ولي .

[٧١] من باع ملك غيره بدونه إذنه فإنه لا يصح [٧٢]

[٧٢] المصروف ينضم إلى فحمته أنه يكون معيّناً وأنه يكون حق لذمه [٧٣]

73 وقت لرؤيتك عند العقد أو قبله بزمه لا يشترطه البيع [ص]

74 مثال للمصير كأنه تقول بعثك سيارتي إفلانته إني حشنته كذا وكذا [ص]

75 مثال لذئ يح إذعت كأنه تقول بعثك سيارته حشنته كذا وكذا [ص]

76 إذا استرني جهره كمره ولكم لو صنف له فإنه هذا البيع غير صحيح [ص]

77 بيع بيع الأثوذج [ص]

78 يكون له الحكم بالعصف ولكنه لا بد منه شرطيه

19 أنه يكون العصف مما يكفه انضباطه بالصحة
بأنه لضبط القسنة

* 79 شرط البيع منه وضع الخارج [ص]

* شرط البيع ملكا صريحة صريحة [ص]

* شرط البيع لا ~~يكفه~~ يكفه استظهارها بأي حال منه لإعجال [ص]

* شرط البيع يتوقف صحة البيع عليه حيث لو فقد شرط لا يصح البيع [ص]

* 80 لشرط في البيع منه وضع المتعاقدين [ص]

* لشرط في البيع منها ما هو صحيح صريح وعقل ما ليس بصحيح ولا عسير [ص]

* لشرط في البيع ككفه استظهارها [ص]

* لشرط في البيع لا يتوقف عليه صحة البيع [ص]

١٨١] زمان الخيار بشرط البيع أي أنه الخيار ما طاهر في حله لفقد أو في زفنه كخيارين

خيار الجبسي
خيار بشرط

١٨٢] منه أصله بشرط الطاهر فان جمع بينه البيع والفرض ، الفرض أمر سلف
التي يفسد معها لفقد

١٨٣] منه أصله بشرط الطاهر التي يفسد معها بشرط ولا يبطل معها لفقد مثل

١) البيع على التعريف

٢) اشتراط التعريف للسلفه على الجائع أن لا خصاصة عليه

٣) كتابة الجائع (البغاه لا ترد ولا تستقبل)

١٨٤] حكمه بيع المربرونه جائز ولا بأس به .

* تعريف بيع المربرونه دفع جزر منه لثمنه اما الجائع على أنه تم البيع فهو منه لثمنه
والا فهو للجائع .

١٨٥] إذا طاهر الجائع عالماً كخذا البيع فان اشتراطه كخذا بشرط لا يبرئ ولا يعفيه
من التولية [✓]

أما إذا طاهر الجائع غير عالم كخذا لصيب فإنه اشتراطه كخذا البيع صحيح ويبرئ
من كل عيب [✓]

١٨٦] حكمه نكاحه بشرط أنه لا بأس بذلك وأنه البيع صحيح [✓]

الخيار في اللفظ ١٢ اسم مصدر با مصدر با طلب خبر الأمرية

الخيار في الاصطلاح طلب خبر الأمرية بين الأضداد أو الضغ

عدد أنواع الخيارات ١٢ ٨ ١٠

عدد أي أنواع الخيارات ١٢ :-

- ١ خيار الشرط
- ٢ خيار الضم
- ٣ خيار التلويح
- ٤ خيار المجلس
- ٥ خيار العيب
- ٦ خيار اختلاف الصفة
- ٧ خيار تخيير التحد
- ٨ خيار يثبت لأختلاف لمعنا

* المجلس هو موضع الجلوس فالمراد به مكانه لمعنا [١٢]

* إذا تفرقا لزم البيع [١٢]

* المقصود بالتفرق هنا تفرق الأبدان [١٢]

* الحكم فيه ضروريه خيار المجلس أنه يفرضه عام إرض بينه لمعنا قديمه وفيه
أنا في الغرضه للتروي ولينظر [١٢]

* يحرم التفرق منه مكانه لمعنا بغير الإلزام بالبيع [١٢]

* مستطان خيار المجلس ١٢ التفرق بالأبدان

بأحد أو لمعنا قديمه

بأنه يفرضه لمعنا من الأختيار بينهما أو مشتقا

من استطانه بعد الفرض

١٥ - جميع ما سبقه

* خيار شرط له ما به يشترط انعقاده أو أحد الخيارين من معلومة [ص]

* قال الرسول " إذا بايعت فقل لا ظلمة " لا ظلمة يعني لا خديعة [ص]

* لا يجوز استرداد خيار شرط لأجل التمايل على الانتفاع بالقرض [ص]

* إذا انتفع بالبيع أو السلفه من الخيار وعند خرب انشور كره رد السلفه
للانتفاع
قائلاً بالقرض فإنه هذا العمل محرم

* إذا لم ينتفع بالسلفه قبله من الخيار وانما أراد المستري أنه يفتد منه

فإنه لا بأس بذلك

* إذا لم يتحدد الخيار بعد فإنه يصح الخيار ويثبت بـ ٣ أيام [ص]

* ليس لأحد استبايعه لشرفه لبيع من الخيار لأنه ليس ملكاً للبايع ولا للمستري [ص]

* شرف المستري لفرضه الثغرة فيصع منه نذر حافية لإصته في ان لبايع [ص]

* لم يكن خياراً لسلفه للمستري

* معنى الخراج بالضمان أي أن غلة هذا لم يبد وكسبه مطابق ضانه إياه

لوهالك

* ملكية السلفه زمنية خيار الجبسي بشرط تكونه للمستري
هل يعرف خيار الشرط -

* الكهنفة قالوا لا يعرفون مطلقاً

* كخالية قالوا لا يعرفون إذا طالب بالخيار قبل موته

* بالكية والكهنفة لا يعرفون مطلقاً وهو لا يجمع والأعرب

95 * إذا غلبه الجائع أو استرى غنياً بخرج من إعداده ثبت له الخيار [ص]

* ضابط لغيره
* ومنه إلقاء صفة **بالثلاث** وهو ذهب بالكيفية إذا زاد عن حد ^{أدنى} حدسية
الثلاث فبعد مضموناً.

* وذهب جمهور العلماء إلى أنه يرجع للعرف أي ما لو غلبه الجائع في عرفهم
غنياً فهو غني وهذا هو القول الصحيح.

94

خيار لغيره ليس.

التدليس ما فذمه الدلس وهو إظلمة.

* إذا مضى إتمام البيع ففقد إتمام الذي أصابته إسماء يعتبر تدليس [ص]
* مضى إظلمة إقالة أو مضى إضرمه وإظلمة إسماء أو إضرمه إضرمه أيضاً [ص]

95

خيار خلف إصنة.

كان استرى متحياً وهو قائم بعد رؤيته شيئا له خلف إصنة ثبت له خيار
~~خلف~~ خلف إصنة [ص]

96

خيار لغيره

* وهو خيار الذي ثبت بسبب إصيب وإضراب غيره نقصان قيمته إصيب به في
عرف إصيار.

* الأرش هو قسط ما بين قيمته إصيب به وبين قيمته معيباً.

* إذا عهد استرى لغيره إصنة ثبت له الخيار ولا نقول له يفسخ العقد ولكنه نقول له الخيار
لو أراد أنه يفسخ هذا العقد خلافاً لآس.

[٩٧] خيار يثبت لأضلاف أيضاً بعبارة الجملته .

* إذا عرفت بينه فالقول قولها جب لهيئة [٢٥]

* إذا لم توجد يثبت ضري بعض لغيرها وإنما فيها لفظان
القول قول الخالف .

* وذهب أهل العلم إلى أنه إذا لم توجد يثبت خالف قول لجانع بعبارة

[٩٨] خيار تخيير التمهيد .

نوع خامس أضافه بعض لغيرها .

* هو خيار الذي يثبت فيها إذا أضره بشئ فحين أن التمهيد أهل .

حأنه بقول بعض هذه اللفظة بنقص كذا وكذا وعندنا مشترية
بشئ أنه كاذب .

* قسم لفظ ارجع أقسام خيار، أي ٧ / ٩ ٨ / ٥ ١٠ / ٦

* قسم خياره أقسام خيار، أي ٨ / ٩ ١٠ / ٥ ٦ / ٩

خلاصة أحكام خيار

[١] إذا ثبت الخيار لأحد لفظاً مقدياً إن لم يبيع لا يكون لازماً حقه وإخاله الخيار في
أعضاء العقد أو فسخه .

[٢] إذا لم يثبت فالأصل لزوم البيع لأنه البيع منه لغيره اللازم وذكرنا ما يفتاه

[٣] لكنه لو أحد لفظاً بعبارة طلب منه الآخر فسخ العقد منتقلاً لا يجب على الطرف الآخر أن يبيعه
مادام أنه قد جعل لغيره بالخيار فإن لم يبيع قد لزم وانتهى .

تعريف الإقالة هي فسخ أحد المعاقدين لعهده عند عدم الآخر. حكمها المستحبة.

القول بالرجوع أنه إقالة فسخاً وليس بيع [ص]

الإقالة عبارة عن الرفع والإزالة [ص]

* يترتب عن لفظ بأن الإقالة فسخاً لا بيع. جملة من الإحكام :-

* الإقالة تجوز في كل شيء [ص]

* لا بد من إيجابها [ص]

* لا هنا رفع ولا تنقيح [ص]

* حكم الإقالة يعوض

لقول: * الخطاب منقوضاً ذلك وقالوا أنها لا تحق

لقول: * أجازوا الإقالة يعوض من هذا اللفظ رواية عن الإمام أحمد رحمه الله.

* ما وجه لفظ الرجوع هو جواز أخذ يعوض في إقالة؟

الدليل [١] أنه إقالة لما كانت فسخاً للعهدها من الزيادة

كتابة لصالح بينهما.

الدليل [٢] حياً على بيع له يرونه.

إذا القول بالرجوع هو جواز إقالة يعوض.

* منه أسباب كسب الحرام [1] الاحتفال عند ذكر الله [2] إظهار
[3] لغرد [4] الربا.

* منه البيوع المحرمة بسبب الاحتفال عند ذكر الله.

[1] البيوع بعد نداء الحمد الثاني [2] البيوع في وقت الصلاة المفروضة مع الجماعة.
[3] البيوع الحرام [4] بيع الحلال إذا علم أنه يستعصم به من حرام

* النداء الذي يقطعه به يمنع منه البيوع الذي يكونه غضب جلوس الإمام على المنبر [✓]

* إذا علم البائع أنه يشتري بفضله على الحرام فإنه يضع بالصب فخراً فإنه ذلك
منه محرمة [✓]

* البيوع المحرمة بسبب إظهار

[1] الفس [2] النجس [3] بيع السلم [4] بيع كاضر للباد [5] الأصمطار [6] تلقي الرجبان

كيف يكون الفس ← كئيبه لصوب التي لسلعة أو بأظهار لسلعة بأمره
حاله عليه في حقيقة الأمر.
مقال للبر ← تصرية الجبل والفتن

* النجس / الزيادة في كفة لسلعة عند لا يريد شرها.

* النجس يثبت له كفاً فإنه شاد أخص ذلك البيوع وإنه شاد خصته

* بيع الحرام على بيع أخيه حكمة لا يجوز

البطاقة هي اجابة اخيه ، الاستنباح كله استنباح اخيه ، استماعه يوم اخيه .

* بيع الحاضر للباد

تعريف الحاضر هو الذي يقيم بالبلد الذي سكنه بالحاضرة .
تعريف البادي هو ساكنه الجارية أي البدي .

- نهى الرسول عنه بيع الحاضر للباد (٧)

- لكنه لم يباري ذهب للحاضر وطلب منه أن يبيعه محضاً لا بأس لقول العلماء

* تلقي الرضا

تعريفه تلقي الرضا هو ان يبد قبله وهو لهم لوفه وشرائهم

* الاحتكار

تعريفه هو حبس السلعة عند الناس مع حاجتهم اليه ليزداد لطلب الناس

ثم بيعها بغير مرتفع .

حكمه / محرم بانظامه الفقهاء . شروط الاحتكار .

انه يكون وقت الفلاد
انه يكون في السلم لئلا يبيع
الاشياء

* حبس السلعة وقت الاتساع من الرضا لا بعد احتكاراً [٧]

* حبس السلعة وقت الضار وقت الحاجة محرم [٧]

* السلع الكالية لا يحرم احتكارها [٧]

* ما يحرم اذا وصل اقوات الادمينه وبيع ثم ولو قود مواد البضار لا يحرم [٧]

*

محايض ع الإعتبار ويشترطه ع ملة إظام الألفاق على ذلك المساومة وكلهم حرام [سا]

* حماية الكفوم لضرب المصنوب كاللخب بالأشربة والبرامج كما سوية

جب رعابته ولا نقد منه إعتبار المحرم الأخطا


١١ مملوكة لأصابع

١٢ ليست منه ليل الضرورية

١٣ أنه منه يشترى هذه الأستبار قد شرط عليه عدم بيعها أو تسخيرها

100

الإدخار

تعريفه  هو توفير المال لضائله كحاجة

أنواع الإدخار

١١ ادخار الشجار وهو ما يفعله أرباب إسلع ذات الجواسم منه حبس

عظم إظام لقله إطلب علاج ومرة المرض ع إلسوف منه لبيوها ع موكها عند كزة الطلب

١٢ إرباب المشيعة * ادخار لخر لبيعة ع حصانه

حله / جائز لأنه إظاس لا يتفر روده

١٣ ادخار الأخراد وهو توفير إخص مال إضائض عند حاجته

الحاضرة كحاجة يتوقفها ع إلتضيل

حله / جائز

* التفسير هو تقدير لإحكام أو نائبة للتجار سراً لا يبشرونه إلا به

حكمه / الأصل في التفسير التحريم فلما جاز أن يبيع بالسر لئلا يرتفعه

ولكنه * إذا تضمنه لعدل فلا بأس به ، وذلك بأن يكره لغاسي

على ما يجب عليه من المعاوضة بنحوه لئلا يرتفعهم منه أخذ لزيادة على المعنى

لئلا يرتفع هذا جائز بل واجب ، ولو ترك الحال لهم لرفعوا الأسعار

والتفعلوا أحاطة لغاسي .

بإذامته يتفضل ويكره ؟! عند ما يحصل لكفان جتمع منه لئلا يرتفع فيفسد

السلع والبضائع ويمنعونهم ~~من~~ من الزيادة .

* الإغراق وهو بيع التجار لبضائهم المستوردة بأقل من السعر المعتاد كما

يحسبون له وجه يفر بالمتحميه .

حكمه / للإحكام أن يلزمه بسره لئلا يرتفع للأنتاج وللأصول الأمر إلى

الأحكام

* الخمر لغة اسم من التفرير وهو الخمر والحذوة والتمر لئلا يرتفع نفسه وماله للهلكة .

الخمر في اصطلاح البيع المحجول لعاقبة .

أحوال الجلالة في البيع

- عدم العلم بالبيع نفسه [١] عدم تمكن البائع له
- عدم العلم بصفاته [٢] عدم قدرة البائع على تسليمه
- عدم العلم بمقداره [٣]

* مع أحوال الجلالة في البيع عدم العلم بصفاته [٤]

أحوال الجلالة في الشراء

- عدم العلم به [١] التردد في صفته [٢] عدم العلم بالرائع [٣]
- * الصفد دائر بينه وبينه وبين غيره غنم أحد الطرفين غرم الآخر [٤]
- * الضرر بيني وبين الجلالة [٥]
- القمار كالضرر صفاته في الجلالة [٦]
- * عطف الباب في المرافعات ::

السيف ← هو ما يدفع عند الصفد بالرهانه

الحنف ← استأجر إلى صاحب الأبل

الحافر ← استأجر إلى صاحب الخيل

النفل ← استأجر إلى صاحب برجمي السهم

* إذا كانت الجلالة حاملة لثمنه فيل للأضغان بل هي ضرر عليه وحده لو فقه كلفه ليزد
محتملها محرم [٧]

* إذا كانت الجلالة حاملة لثمنه فيل للأضغان بل هي ضرر عليه وحده لو فقه كلفه ليزد
محتملها محرم [٨]

* منه شرط الجزر الجزر انه يكون كثيرًا .

١٣ انه يكون في العقد عليه اتصاله .

١٤ الا تكون للعقد عليه حافية .

١٥ انه يكون في لغة معارضة لاني عقد تبرع .

* المخاطرة اعم منه الجزر [٤]

أنواع المخاطرة

* مخاطرة بسبب الجهل بالبيع أو بالتأمين فمخاطرة وعثر [٤] ①

* مخاطرة بسبب عدم تحققه لعقود من كونه راجعاً في بعضه لتي نقلها [٤] ②

* الخصائصه : جمع جنوسه ، كجنونه وهي حافي أصلاب لفظول

* الملائح : جمع طقوة وطفوح وهي حافي أرقام الأنظام وكين منه الأجنده .

* جبل الجبله : حافي لبطه إضافة أي عمل لمل

* منه أسئلة : مع الجهول ؟! الحمد في لبطه + بيع لخاصية .

* منه أسئلة : مع تبرع العقد على ثمنه ؟! مع لبطه في لهود

الحيوانه لشارد

* منه أسئلة : مع لهود مع لثمر قبل بدو صلاصه .

* أول أنواع التأمين ظهوراً التأمين البحري [أ]

* ثم ظهر التأمين على الطريقة ثم التأمين على الحياة [ب]

أنواع التأمين من حيث حقيقة .

١) التأمين التجاري محرم هو الربح لا للتعاونه ولتلافيل .

٢) التأمين لتعاونه أو لتجاري جائز ، لأنه وإن اشتمل على شيء من الفرد

! لأنه صفت لكونه من عقود التبرعات .

* الربا في اللفظ الزيادة .

* الربا شرعاً الزيادة في استياد مخصوصة من زيادة على أصله بمقابل أجل .

* الربا عند الفخر [أ] أجمعت الأمة على تحريمه ومنه أنكر تحريمه فهو كآخر .

* صنف أنواع الربا رباً يدونه ورباً يسوع [ب]

* رباً يدونه هو وهو الربا الذي يكون في عقود كالمضار والمضار مع الإجله

* رباً ^{النسيئة} يسوع سابقاً رباً كاطلية [ب]

* الزيادة في العرض :-

١) الزيادة بشرطه .

٢) زيادة بعد ما يملكه

٣) عند يريد العرض استياد العرض منقول ما كذا شيء منقول أنظر ما يزيد

العرفن / دفع مال الخاصة ينتفع به ويكسبه

- * حاملات ربوطة معاشر
- 1 العرفن المصرفية
- 2 الاوراق التجارية

* الأعراض بغائده بأنه يعين شخص أو كونه من شركة للمصرف مالا على أنه يعطيه عليه بغائده سنوية قدرها 5% وتسمى هذه العملية عمى عرفن الحصارف الجديع إلى أجل

* الاقتراض بغائده وذلك بأن يعرض شخص أو كونه من شركة للمصرف مبلغاً مده بال على أنه يردّه بزيادة فائدة قدرها 10% وغيرها. هذه العملية ربو صريح محرم بالأجماع

- الأوراق التجارية
- 1 الكميالة
- 2 السند الأذني
- 3 شيك
- 4 السند الكامل

الكميالة بقرض عند تحريرها مبدئاً ثلاثة أشخاص مهم
الساحب مبدئاً أو إباحته وهو من يصدر الكميالة إيمان كفه
الحسن عليه هو المبدئ أو المشتري
المستفيد وهو حامل الكميالة وهو الطرف الثالث

السند الأذني بقرضه فقط مدها الدائن والحسين

التشهير / بيانه بكتبه حامل لورقة لثجارية على ظهرها أو على وصله مرفقة بها لينقل مقتضاه
لغيره أو كل الحقوق التي ترتب له لورقة إلى شخص آخر ليس المظهر له

* انه كان خصم الورقة التجارية من الجارية نفسه فهذا جائز [ص]

وتسمى هذه الحالة بالخصومة او ضيق وتقبل.

* خصم الادراف التجارية حرم لانه يجمع بينه وبين الفضل وبالنسبة [ص]

* ربا الربوه حرم تحريم فاضله [ص] بحري في كل حال صح قوله.

* ربا الربوه حرم تحريم ومائل [ص] لا بحري الا في الاصناف الستة.

* ربا الربوه حرم بيع شرا من اموال الربوه بجنسه مفاضلا ^{بيع حلال غير لبا عليه منه} مع التمسك والتسليم في كل ^{مع التمسك والتسليم في كل}

* اذا بيع متحيا من الاصناف الستة الملع ، الذهب ، الفضة ، الثمن ، البصر ^{البر} بجنسه مفاضلا في حرام ^{محل}

* بيع حلال غير لبا عليه منه * بيع حرام من الذهب بجراميه منه

* بيع حلال غير لبا عليه منه

* اما اذا بيع بال الربوي من جنس آخر فيجوز التفاضل

* حرام ذهب بثلاثة جرامات من الفضة

* بيع حلال غير بثلاثة اصع من البصر

لكنه يجب لتفاضل قبل التفوق.

* انه في حرام الستة ليست محصية ^{ليس} كما يدخل مصرها من اثر على علاتي [ص]

أقوال العلماء في علة الربا:-

- المخاطلة ← الكليل ولفزه مع الطعم .
- بشامية ← ذهب وفضة غلبة لثمنية فيها لها الطعم .
- المالكية ← ذهب وفضة غلبة لثمنية فيها لها الأقسيمات والأظار .

القول الصحيح ← الكليل ولفزه مع الطعم .

* ما انفك منه الطعم و الكليل أو لفظه هذا لا ربا فيه منه غير النقدية جبايا

* التي غير المصنوع ولا يؤكل ولا يشرب منه غير النقدية والأوراق النقدية

هذا لا يجري فيه الربا، كالساعات والآلات والأجهزة الكهربية والأجهزة الإلكترونية .

* فإنه ما اجتمع فيه الكليل أو لفظه مع الطعم فإنه يجري فيه ربا .

* البر، الخمر، السكر، الملح الأظمة الأربعة ، وأخذ حكمها ما ساخطها

في علة الربوية هي الكليل والفضة مع الطعم .
ومقال ذلك ، اللز ، لنزة ، الدفنة ،

أما ما يملكه مصابجا كحذرة الأصول الربوية فإنه لا يجري فيه ربا

مثل الفواكه ، الحيوانات ، السواكن ، السقاي .

* ربا لنسبيته -

لفه ← التأخير

بيع شئ منه لأحوال بجنسه أو بربوي منه غير جنسه
إلى أجل .

* إذا بيع الربوي بربوي آخر فلا يخلو منه مهر شبه

① منه جنسه إذا بيع بالذهب بالذهب أو بربوي
ويشترط لعدم البيع شرطه ① القسادي بينهما بعدا
② التقاضين قبل التفرق .

⑤ هذا غير جنسه وله طائفة ① أن يتعد الجنسان في إعلانه
مثل إذا بيع بربوي بشئ
ذهب بفضة
ويشترط لعدم البيع شرط هو التقاضين قبل التفرق

③ أن يختلف الجنسان في إعلانه .

ولا يشترط تساوي ولا التقاضين بل يجوز
التفاضل .

مثل ← إذا بيع بربوي بذهب

الجنسان مختلفان غير حتمي إيلانه

البر ← ملحوم

الذهب ← منه الأعمام .

* علة الأحوال الربوية علقانه ① التمينه في إعلانه ولفظه م لأو ارفه التقوية .

② هو لفظه مع كليل أو لفظه في التمر والشئ والبر والمال

إذا اختلفت علة بيه تمينه فيجوز حينها التفاضل والتما قبل

* إذا اختلفت علة الربانج شعنين فلا يجلو إمامة يكو منه جنس واحد منه جنس واحد منه جنس واحد

* إنه كانه منه جنس واحد فبشرط له ليس الساكن القدر .
□ التقابض قبل التفرق .

* إنه اختلف الجنس مع اتحاد لغة بشرط التقابض .

* الجنس / بأنه الساكن لاسماء مختلف بأنواع

* النوع / الساكن لاسماء مختلف بأنواعها

* لعينة اللفظ مشتقة منه ليس هي لنفس الحاضر .

* لعينة بإصلاح مع العينه بثمة الذاتية ليبينها المستقر بثمة حاضر أقل ليقترب دنيه .

* حقيقة لعينة أن يبين لسلفه بثمة فوق ثم ليصير بأقل منه نقداً []

* حكم لعينة محرم .

* لتور يحتاج شخص إلى لنفس فيشترى سلفه بثمة فوق ، ثم يبينها إلى شخص آخر غير لبائع نقداً بثمة أقل حماً استراها به .

* شخص بالتور لأنه يشترى لابفصد لسلفه وإنما للفصد الحصول على لپور []

* حكم لتور جائزة ولا بأس غير .

الفرق
العينة ← يبين لطرفيه فقط يشترى لسلفه بثمة فوق ثم يبينها على منه استراها فمنه بثمة نقداً .
التور ← يشترى لسلفه بثمة فوق ثم يبينها نقداً على لطرف بأنه غير لذئ استراها منه غير لبائع الأول .

تعريف عقد الصرف هو عبارة التثود لبعضها ببعض .
المراد بالتثود الذهب والفضة وما يقوم مقامهما .

إذا كانت منه جنسي واحد يشترط ① التساوي
ريالات مصرية ← بريالات مصرية ⑤ التماثل قبل التفرق .

إذا كانت منه جنسيين مختلفين يشترط ① إلتماثل قبل التفرق .
ريالات مصرية ← بجنهيات مصرية .

* العرض في اللز ← القطع .
العرض في الأضطرار ← هو دفع مال لمنه يشترط به ويرد بده .

أجمع أهل العلم على إباحة العرض .

من يكون الأخرض واجباً ← إذا كان المقترض حقيقاً لم يعرض مبيعاً .
" " " مستحباً ← إذا كان المقترض مبيعاً لم يعرض محضاً لتمام .
" " " صاباً ← إذا كان لا حاجة له ليزيد في تجارته طمأنينة له .
" " " حراماً أو مكروهاً ← إذا كان المقترض يعرفه في حصة أو أمر مكروه .

* حكم عيب المصنفه جائزة .
حكم الحصة جائزة .

* الضمان لصاحب الأثر [ص]

* الضمان شرعاً هو التزام شخص ما واجب على غيره منه لغفوف بالبدن [ص]

* أراد محمد أن يشتري منه صالح سيارة بـ ٥٠ ألف فوجهه إلى سنده فطلب منه ضماناً، فقال: خالد به وأنا أضمنه لك لئلا تخمد.

١٢ في إمكان إصابته منه وهو لضمانه؟ حالة

١٣ ~ ~ ~ ~ ~ صاحب الحق؟ ا صاحب

١٤ ~ ~ ~ ~ ~ المضمون عنه؟ ا محمد

١٥ ~ ~ ~ ~ ~ المضمون به؟ ا ٥٠ ألف

* حكمه / جائز في جميع المضمون منه
مذون للضامن

* ما يقع ضمانه مثل إعرض رهنه لبيع الموقبل، وأجرة الدار.

* انشور الضمانه أي يبرأ بأحد الأمرين [١] أن يبرئه صاحب الحق منه لضمانه.

[٢] أن يبرأ المضمون عنه منه كقوله لذي عليه ا ما بأدائه أو بإقرار صاحب الحق له

* ضمان ينفذ مشترك لضمانه مع المضمون عنه في التزام الحق [ص]

* لصاحب الحق إذا قل لديه أن يطالب المضمون عنه ثم لضمانه وليس له مطالبة الضامن إلا بعد تفرغ الإحتياج من المضمون عنه [ص]

* لا يجوز للضامن أن يصرط على المضمون أجراً مقابل ضمانه [ص]

خطاب النظام المحر فيهما عقد ضمان يكون الضامن فيه مضمراً

المناقضة هي / حرّضه بضمير كذا العصول إلى المتكافؤ الذي يتقدم بأقل
عمره .

* حينئذ خطاب لضمان في المناقصات لعامة للدفول في عقود التاولات أو التوريد

حكمه جائز إذا كانت مسوعة في مقابل مسروقاته إدارية .
غير جائزة إذا كانت في مقابل لفناء مودته بحيث تزيد خربادتهما
وتتفق بينهما كلها .

* بطلب استخدام الضمان في المناقصات لعامة []

الكفالة لفة الضمان

الكفالة اصطلاحاً التزام شخص بأخصار من عليه عقد حالي إلى حمايته

حفاة الموقوف / المحبوس فوقاً لدى الجروت الأمنية .

حفاة المستقيم / أنه كلف أحد الجواهر منه ليعمل الذي يستقره منه طاع البلاد ليعمل
منه .

حكم الكفالة / مذوبة للكفيل .

الحوالة لفظ \leftarrow مشتقة من القول وهو الانتقال من موضوع إلى آخر.
اصطلاحاً لفظ \leftarrow نقل الديره وقوليه من ذفة الحجيل إلى ذفة الحجال عليه

* الحوالة مفرد، رقاعة مفرد بذاته ليس بمجمل على غيره [س]

* الحوالة جائزة

* ومستوية بالنسبة للحال إذا علم طارئة الحجال عليه وحسب قضائه.

* صفة الحوالة \square تنفرد الحوالة بالرجوع من الحجيل وقبول من الحجال عليه

\square الحوالة من لعقد اللازم فليس لأحد أطراف صحتها.

\square يشترط أنه تكون الحوالة منجزة " فواريه " غير معلقة.

* أحكام الحوالة

المجمل \leftarrow الضائل للديره الذي عليه إلى غيره فهو مبره للحال

الحجال \leftarrow هو المسمى صاحب الحجة المنتقل من ذفة الحجيل إلى ذفة الحجال عليه

الحجال عليه \leftarrow هو من انتقل الحجة بالحوالة إليه.

الحجال به \leftarrow هو الحجة نفسه، الحجة المنتقل

تنقسم الحوالة إلى حوالة ~~مفردة~~ وهي التي يقيد فيها الحجال عليه بقضاء ديره الحوالة من ديره أو حيسه

حوالة مطلقة / وهي التي لا تكون فيها للحجيل ديره أو حيسه لدى الحجال عليه، حيث يلتزم بأداء ديره الحجيل مع حال نفسه.

شروط صحة الحوالة \square أنه تكون الحوالة به به مستفرد.

\square أنه تكون الحوالة بحال معلوم.

\square أنه تكون الحوالة برضا الحجيل.

* لا تبطل الحوالة بموت الجبل ولا بتقصيره [✓]

* لا تبطل الحوالة بموت المشتري للحال عليه [✓]

* الحال عليه قبل حمل الجبل في جميع العقود والرفع والألتزامات [✓]

* الأصول في اللفظ جمع أصل وهو ما يبنى عليه غيره وتُطعمه على ما تنزع عنه غيره
وكراد بالأصول عند افتراء الدور والأرض، لأشجار.

* البيع بعين الأمتار المتصلة مثل الأبنية، النوافذ، العنابر، الحلقة
للإصناع.

* البيع لا يشمل الأمتار المنفصلة مثل أدوات المطبخ، المكيفات، أجهزة
الأثاث.

* إذا باع أمتاراً مثل كل ما هو متصل كما ما يمشى بظاؤه كالنخس والبند

* وإذا طأه في تلك الأرض زرع لا يمسد إلا مرة كما يبرو لشجر فلهو للبايع [✓]

* لو اشتري ثمرة قبل بدو صلاحها بشرط لقطع وثقلت قبل قطعها فإن
الذي يتحمل الخضارة هو البايع.

* إذا بلغت الثمرة أوان الجذاذ فلم يجرها المشتري من أصابته جائة فإن
الذي يتحمل الخضارة هو المشتري.

المسلم لغة \rightarrow التسليم والسلف وهو مأخوذ من التسليم والإسلام

المسلم اصطلاحاً \rightarrow عقد على موصوف في لزمة مؤجل تبين

مقبوض في مجلس عقد

* حكمه / جائز

* أركانه

- 1) الصيغة الإيجاب والقبول.
- 2) التسليم وهو الشراء، الذي يدفع النقد.
- 3) المسلم إليه وهو البائع الشيء الذي يبيع لزمة الموصوف في لزمة.
- 4) المسلم فيه الموصوف في لزمة.
- 5) رأس المال وهو لزمة مقبوض في مجلس.

شروط التسليم 1) أنه يكون تسليماً فيه مما يحكمه صيغة صفاته كما تكلم الموزون.

2) أنه يصفه بما يختلف به لئلا يظن ظاهراً.

3) أنه يذكر مقدار المسلم فيه.

4) أنه يكون المسلم فيه مطلقاً إلى أجل معلوم.

5) تسليم الثمن في مجلس العقد.

6) أنه يكون المسلم فيه موصوفاً في لزمة فلا يصح أن يكون شيئاً معيناً.

7) أنه يكون المسلم فيه مما يطلب على الثمن بصوره في الأسواق.

* بعض المسلم في الاستعداد لشيء حلال حلالها [الحيون والهي، في حنة.]
* لا يصح للمسلم في الاستعداد لشيء لا يمكنه فيه حلالها [الجواهر، كالد، في إيفاق]

مسائل في فقه المعاملات + الفروقات

الاقراض بفائدة / يعطي الشخص لشركه او مصرف او مؤسسه مالا على ان يرجعها له بفائدة سنويه ٥٪
مثلاً

اما الاقتراض بفائدة / يفترضها الشخص لنفسه او شركه او مؤسسه يأخذوها من مصرف مبلغ من المال
ويرجعها للمصرف بزيادة فائده مقدارها مثلاً ١٣٪

.....

(الجزئيه الناقصه)

حكم التصرف بالمبيع قبل قبضه
القبض هو / تمكين او قبض المشتري من التصرف بالسلعة والتخليه بينه وبينها وهو امر زائد عن
مجرد التملك

ما يحصل به القبض :-

قبض المبيع / قبض ما يبيع ككيل بكيل او وزن بوزن او عد بالعد
(ما عد قبضا في عرف الناس فهو قبض . وما لم يعد بعرف الناس فهو ليس بقبض))

□ هل يشترط القبض في كل شيء ؟؟

نعم يشترط

١- لرواية الامام احمد - اذا اشتريت بيعة فلانبعه حتى تقبضه)

٢- وقال ابي داود - نهى ان تباع السلعة حتى يحوزها التجار الى رحالهم ولا بد من قبضهم له)

.....

□ ما يحصل به القبض

السلعة / العقار

كيفية بيعها حسب العرف / بالتخليه بينها وبين المشتري

٢- السلعة / الطعام والخباب والاجهزه

كيفية بيعها حسب العرف / نقلها من مكانها

٣- السلعة/المجوهرات

كيفية بيعها حسب العرف/قبضها باليد

٤- السلعة/النقود

كيفية بيعها حسب العرف/تناولها باليد او قيدها بالحساب

٥- السيارات/تحريكها واخراجها من مكانها

.....

الحكمه في النهي عن المبيع قبل قبضه

١/عجز البائع عن تسليم السلعه او عجز المشتري عن تسليمه

٢/قديمتمنح من تسليم المبيع لاسيما اذا رأى المشتري قد ربح فيه فيؤدي للنزاع (من مقاصد الشريعة سدالذرائع المؤديه للعداء بين المسلمين)

٣/النهي عن ربح مالا يضمن لان المشتري لم يستلمه فباعه قبل ان يدخل في ضمانه

.....

ما يترتب على القبض

يترتب له امران ؟؟؟؟

الاول /جواز التصرف بالمبيع ونحوه فمن اشترى شيئاً لايجوز له بيعه قبل ان يقبضه دليله(من ابتاع طعام فلا يبعه حتى يستوفيه)

وعن حكيم ابن حزام قال قلت يا رسول الله اني اشتريت ببوعا فما يحل لي وما يحرم علي قال يا ابن اخي اذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه)

الثاني/انتقال الضمان من البائع للمشتري مثل صاحب الجوال اذا مثلاً راح ينزله من الرف عشان يعطيه للمشتري وطام منه وانكسر:فالبائع هو اللي يتحمل الكسر ويبدله ب جهاز جديد للمشتري

(يستثنى من ذلك اذا صاحب محل الجوال اعطى الجوال للمشتري وامتنع المشتري عن ذلك ففرط فيها وانكسر الجهاز البائع ماله دخل لانه اعطى الجوال والمشتري فرط في قبض الجوال)

.....

رباء الفضل مثلاً يباع صاع تمر بصاعين منه يعني تباع شي بجنسه متفاضلاً

رباء النسبئة المهم هنا انه مؤجل

مثلا (نفس الجنس) صاع بر بصاع بر يسلم بعد يومين

<<<< أو

(بغير جنسه) جرام ذهب بجرامين فضه مؤجله تسلم بعد اسبوع

□ ربا الديون

زياده على دين القرض اعطيك مهله اطول بسس اخذ منك زياده ع الدين

□ ربا البيوع

اقسامه الفضل والنسيئه اللي ذكرناها

معلومة

ربا الديون وربا الجلي وربا الجاهليه

واحد هو ربا النسئيه

لو جاء سؤال ماهو ربا الجاهليه او الديون

وفيه خيارات متعدده

هو ربا النسئيه

اي شي غير الانواع السنه المذكوره والمنصوصه في الحديث الشريف

عادي البيع فيها والشراء

قاعده مهمه لازم تكتبونها عندكم .

ربا الفضل لازم تماثل

ربا النسئيه لازم تقابض

الاشياء التي لاتصح فيها السلم الدار والجواهر والياقوت والسيارات المستعمله والعقارات كالاراضي

الاقراض . انتي الي تعطين و تاخذين الفائده
الاقراض . انتي الي تاخذين و تدفعين الفائده

الصيغه ايجاب قبول
المسلم بسكون السنين وكسر الام هو المشتري
المسلم اليه البائع
المسلم فيه الموصوف بالذمه في مثالنا النمر
راس المال هو الثمن المقبوض ١٠٠٠٠ ريال في مجلس العقد

للتوضيح

الأرش هو أن تقوم السيارة بين سعرها وهي نظيفة وبين سعرها وهي معيبة
مثال : قيمتها وهي نظيفة ٥٠ الف
ومعيبة ٤٠ الف
الفارق ١٠ آلاف هذا هو الأرش

اذا كانت السيارة كامري ٢٠١٧ مستعملة ونظيفة فإن سعرها ٥٠ الف
وإذا كانت مصدومة ومسمكة فإن سعرها ٤٠ الف
اذا باع عليك وهي مسمكة على أنها نظيفة ب ٥٠ الف ثم بعد يومين اكتشفت انها مسمكة فإن
في هذه الحالة لك الخيار بين رد المبيع أو الامساك مع أخذ الأرش

خيار المجلس محل العقد الذي يعقد فيه البيع

خيار الشرط هو شرط احد المتعاقدين بائع ومشتري مده معلومه وليس مجهوله وهو ٣ ايام

وديعه مصرفيه تكيف قرض

بطاقه صراف عند تحويلها الي تاجر تكيف وكاله بالسداد

السندات تكيف علي انها قروض ربويه

خيار الخلف في الصفه

حرام ليه لانه يدخل في تدليس وفيه غبن لان البائع يعرف سلخته اذا وصف

لانه عكس ماوصفت لك انتي اشتريت بناء علي كلام البائع ولم تشاهدي السلعه ودفعتي فلوس هنا
بيثبت لكي الخيار

الحين انا وانتي

جيتك شريته منك بقره وزنها ٧٠ وقلنا بيننا خيار الشرط اسبوع حلوه؟؟؟

في الاسبوع هذا البقره تاكل وتنمشا حضرتهما لين وصل وزنها ١٣٥

تمام هذا النماء الللي صار في البقره اسمه نماء متصل

وممكن البقره في هالاسبوع ولدت وجابت عجل هذا اسمه نماء منفصل

وممكن تمرض البقره بعد وكيفا وانا اعالجها مدام انها في خيار الشر ولا زالت عندي

التظهير هو

أن يذهب صاحب الكمبيالة (الساحب ، البائع) الى المصرف الذي وثق المشتري الكمبيالة عنده
فينتفق مع المصرف على بيع الكمبيالة بثمن اقل من ثمن الكمبيالة على ان ينسلم المبلغ حالا
ويكتب الساحب (البائع) على ظهر الكمبيالة ما يدل على انتقال الكمبيالة الى المصرف
وإذا حل موعد السداد فإن المصرف يستوفي حقه كاملا كما هو مسجل في الكمبيالة من المشتري

سؤال :

ما الفرق بين ضم وتعجل عند الفقهاء وبين ضم وتعجل في خصم الأوراق التجارية ؟

الفرق يسير وهو

أن ضم وتعجل عند الفقهاء أن الدائن هو من يملي الشروط

أما في خصم الأوراق التجارية المدين هو من يملي الشروط ويحدد مقدار الحط أو الوضع من المبلغ

أيضا ضم وتعجل تكون بين طرفين فقط دائن ومدين

أما في خصم الأوراق التجارية اذا كانت بين دائن ومدين الحكم الجواز

وإذا كان بينهم طرف ثالث فيكون الحكم التحريم لأنه من الربا حيث باع نقد بنقد أكثر منه مؤجلاً
فاجتمع فيه ربا الفضل والنسيئة

سؤال :

ما الفرق بين الكمبيالة والسند الأذني ؟

الكمبيالة ٣ أطراف ساحب ومسحوب ومستفيد
السند الأذني أو يسمى حالياً سند لأمر بين طرفين
محرر السند والمستفيد

الفرق الكمبيالة تشبة الى حد كبير الكفالة يكون فيها طرف ثالث مثل الكفيل
السند الأذني تعهد بالدفع يكون بين طرفين فقط

الفقهاء يسمونه حطيطة

الأوراق التجارية يسمونه تظهير خلف الورقة ادفعو لفلان قيمة السلعة عن طريق البنوك

محرر السند مدين والمستفيد مدين ؟

المستفيد اللي هو البائع الدائن المقرض اللي مسلف

ومحرر السند اللي هو الشاري المدين المقترض اللي ماخذ السلف

الميسر يا غانم او غارم

مثل فيه لعبه ترمين زي الحجر وممكن تطيح على كرتون في ١٠٠٠ ريال وانتي اصلا دفعتي التذكرة بـ
٥٠ هنا غانمه انتي

بس ممكن تطيح على صندوق فيه ريال هنا غارمه

القمار ببن اشخاص في نفس هذي العبه مثال ورق لعب وفلوس

المبسر بين مجموعه اشخاص خارج هذي العبه مالم شغل بالعبه نفسها
والمستفيد شخص واحد
خذ مال من ١٠٠ شخص والنهائيه المستفيد واحد انا ساهمت في هذا المال

من عقود الإرفاق القرض والعارية

من عقود التوثيق الرهن والضمان والكفالة

أسباب الكسب الحرام

الإنسان يبيع ويشترى لأجل الحصول

على الحياة المطمئنة

والأصل في البيع والشراء هو الإباحة إلا

ما اشتمل على طريقة فيها ضرر على أحد

المتبايعين أو ورد دليل من الشرع فيه

النهي عن هذه المعاملة

ومن هنا جاءت الشريعة لتنظم للناس

معاملاتهم التجارية حتى لا يعتدي

بعضهم على بعض سواء عن طريق البيع

أو عن طريق الشراء

(كلمة البيع نطلق على البيع والشراء)

ولكن ذُكرت هنا لأجل التوضيح)

فبينت الشريعة أن الكسب منه مباح

ومنه حرام

والكسب الحرام لا يخرج عن هذه

الأسباب وهي :

١- الإشغال عن ذكر الله

٢- الظلم

٣- الغرر

٤- الربا

وهذه الأربع تسمى أسباب الكسب الحرام

فائدة : بعضهم يجعلها ثلاثة أسباب وهي :

١- الظلم

٢- الربا

٣- الغرر